الأنباء
الاثنين 23 نوفمبر 2026
شاهد الصفحة PDF



وزير العدل المستشار ناصر السميط ووزير الصحة د.أحمد العوضي ووزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة ووكيلة وزارة العدل عواطف السند ووكيلة وزارة العدل المساعد للشؤون الفنية والإدارية نوف القبندي ومديرة مشروع منصة «توثيق» حنين الفودري في لقطة جماعية على هامش إطلاق المشروع (فريال حماد)



لمشاهدة الفيديو

وزير العدل المستشار ناصر السميط متحدثا خلال مؤتمر إطلاق المرحلة الأولى من نظام «توثيق» للوكالات الإلكترونية

وزير العدل: نقلة رقمية آمنة تحفظ الحقوق وتتوافق مع التشريعات الوطنية

إطلاق نظام «توثيق» للوكالات الإلكترونية بديلاً عن «الورقية»

حنين الفودري: ضوابط للتوكيل العام والخاص.. وإنجازه لحظياً مع إمكانية ترجمته

«مايكروسوفت»: المنصة ستنعكس على تيسير حياة المسافرين والمرضى وكبار السن

عبدالكريم أحمد

أطلقت وزارة العدل أمس المرحلة الأولى من نظام «توثيق» للوكالات الإلكترونية كخطوة رئيسية نحو تطوير خدمات الوزارة وتسهيل معاملات المواطنين والمقيمين، وذلك في مركز الكويت للأمن السيبراني وحضور عدد من الوزراء المسؤولين الحكوميين وممثلي الجهات ذات الصلة.

وأوضح وزير العدل المستشار ناصر السميط أن النظام الجديد يتيح إصدار الوكالات إلكترونيا مع اشتراط الاتصال المرئي لبعض أنواعها، ويهدف إلى توفير الوقت والجهد وتجويد العمل من خلال الربط الإلكتروني المباشر مع الجهات المختصة للتحقق من دقة البيانات، إلى جانب إلغاء الوكالات تلقائيا فور ورود ما يفيد تنحي الوكيل أو وفاة الموكل.

وشدد السميط على أن تطوير وسائل التوثيق يقوم على أساس قانوني متين يعزز سلامة الإجراءات ودقة البيانات لحفظ الحقوق، مشيرا إلى أن إطلاق نظام «توثيق» للوكالات الإلكترونية يعد من أوائل وأكبر مشاريع وزارة العدل الإلكترونية، ويمثل خطوة متقدمة في مسار التحول الرقمي باعتباره أصل المعاملات.

وأوضح أن النظام الجديد يعتمد على بنية تقنية بنسبة 100٪ تتسم بالأمان والسرعة وتوفر حماية عالية للحقوق، مشيرا إلى إعادة هيكلة المنظومة بالكامل ومراجعة وصياغة عباراتها القانونية بما ينسجم مع القوانين السارية في البلاد، وذلك عقب تعديل التشريعات ذات الصلة.

وبين أن النظام يتيح إنشاء الوكالات عبر الأنظمة الإلكترونية سواء بصورة إلكترونية متكاملة أو لبعض الوكالات المتعلقة بالتصرفات الناقلة للملكية من خلال الاتصال المرئي عبر الأنظمة المعتمدة، لافتا إلى أن ذلك يأتي بالشراكة مع شركة «مايكروسوفت» بموجب العقد الحكومي، وتحت إشراف مباشر من وزارة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وأضاف السميط أن هذه الخطوة تمثل المرحلة الأولى من المشروع، على أن تتبعها المرحلتان الثانية والثالثة تباعا خلال الفترة المقبلة.

من جهتها، أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة أهمية التحول الرقمي والتكامل بين الجهات الحكومية في رفع كفاءة الأداء وتبسيط الإجراءات وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين.

وقالت الوزيرة د.الحويلة خلال حضورها حفل إطلاق التوكيلات الإلكترونية عبر منصة «توثيق» الرقمية ان مواكبة التطورات التكنولوجية وتسريع التحول الرقمي يسهمان في تسهيل إنجاز المعاملات واختصار الوقت والجهد على المستفيدين.

نقلة نوعية

بدورها، أكدت مديرة مشروع منصة «توثيق» حنين الفودري أن المنصة تمثل نقلة نوعية ورقمية لخدمة التوكيلات في وزارة العدل الكويتية، تجمع بين سهولة الإنجاز وتسريع الإجراءات دون الإخلال برصانة القانون وهيبته، مشيرة إلى أن العمل على المشروع انطلق بوضع لبنته الأولى في سبتمبر 2025 بدعم مباشر من وزير العدل المستشار ناصر السميط ومتابعة وكيلة وزارة العدل عواطف السند. وأوضحت الفودري أن هوية «توثيق» البصرية استلهمت تصميمها من عمارة مبنى قصر العدل وزخرفته الهندسية العربية بخطوط دقيقة متقاربة يصعب تقليدها أو تزويرها، إذ يحافظ الشكل على ثباته عبر مختلف الوكالات، بينما تتنوع الألوان وفق الفئة بدلالات واضحة تشمل الأزرق للوكالة العامة، والبرتقالي للقوارب والدراجات والسفن، والبنفسجي للأسهم، والتركوازي للعقارات، والبني للحيوانات، والكحلي للتقاضي، والأخضر لإنجاز المعاملات، والذهبي للبنوك، والرمادي المزرق للشركات، وذلك عبر نوعين رئيسيين من الوكالات هما العامة والخاصة.

وبينت أن المنصة تعتمد تكاملا رقميا مع عدد من الجهات الرسمية لضمان صحة البيانات وجودة المعاملة عبر الربط مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية وتطبيق «هويتي» للمصادقة والتوقيع الإلكتروني والتحقق من التفعيل، ووزارة العدل لبيانات الملكية والقضايا والحجر والمساعدة القضائية، ومنصة «سهل» لإرسال واستقبال الإشعارات والروابط، إضافة إلى وزارة الداخلية ووزارة الصحة والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة وجمعية المحامين.

وفيما يتعلق بآلية العمل والخدمات، أشارت الفودري إلى أن «توثيق» تقدم ثلاث خدمات هي التوثيق الإلكتروني والاتصال المرئي والانتقال الخارجي، مشيرة إلى أن إصدار الوكالة يتم في اللحظة ذاتها بعد المصادقة وتفعيل التوقيع الإلكتروني وإدراج بيانات الطرفين، مع إتاحة خيار إضافة الصورة الشخصية للوكيل والموكل وتحديد نطاق السريان داخل الكويت أو خارجها أو في دولة محددة، وموافقة الطرف الآخر وتوقيعه إلكترونيا قبل سداد الرسوم المقررة بواقع 10 دنانير لإصدار الوكالة ومثلها للإلغاء.

ولفتت إلى أن المنصة وفرت خاصية الإلغاء اللحظي المتزامن مع إصدار الوكالة، إلى جانب إتاحة رمز الاستجابة السريعة (QR code) للتحقق الفوري من الصلاحية، وإطلاق خدمة جديدة تخطر الموكل عند قراءة الرمز الإلكتروني الخاص بوكالته، فيما يظهر لدى الوزارة هوية الشخص الذي أجرى التحقق.

وكشفت عن إطلاق ميزة جديدة تتيح ترجمة الوكالات إلى اللغة الإنجليزية واعتمادها إلكترونيا بضغطة زر واحدة خلال فترة زمنية وجيزة، وذلك عبر ربطها مباشرة مع قسم الترجمة المختص، مضيفة أن المنصة توفر خيار الإلغاء الإلكتروني المباشر بضغطة زر.

من جهته، أكد مدير القطاع الحكومي في شركة «مايكروسوفت» علي حداد، أن إطلاق منظومة التوكيلات الرقمية عبر منصة «توثيق» يمثل خطوة تتجاوز كونها مشروعا تقنيا إلى كونها ركيزة لتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، بعد أن حولت الإجراءات الورقية التقليدية إلى خطوات رقمية واضحة وآمنة وموثقة.

من جانبها، أشادت المؤسسة والرئيسة التنفيذية لمجموعة شركات «تيك يونيكورن» (Tech Unicorn) آني ديف، بالرؤية القيادية لوزير العدل الكويتي المستشار ناصر السميط، مؤكدة أن إحداث تحول رقمي بهذا الحجم لا يتحقق إلا بدعم والتزام مباشر من قمة الهرم القيادي، وهو ما جسدته الوزارة في مختلف مراحل المشروع.

مشاركون في ندوة «قانون التحكيم الجديد بين الواقع التشريعي وطموحات المستقبل» أكدوا أنه يوفر إجراءات أكثر مرونة في تسوية المنازعات التجارية والاستثمارية

«التحكيم» الجديد.. فتح آفاق استثمارية وتعزيز الثقة بالمنظومة القانونية

آل ثاني: استكمال لمنظومة التشريعات الخاصة بالتحكيم في دول مجلس التعاون

البدر: وضع مدد قانونية محددة تمنع إطالة إجراءات التحكيم وتدعم سرعة الفصل في النزاعات

الفزيع: القانون أزال 3 معوقات رئيسية أمام تطوير التحكيم أولها استقلالية شرط التحكيم

التورة: قانون التحكيم نقلة تاريخية وإحدى ركائز دعم الكويت كبيئة استثمارية رائدة

آلاء خليفة

أكد المشاركون في ندوة علمية بعنوان «قانون التحكيم الجديد بين الواقع التشريعي وطموحات المستقبل»، أن صدور المرسوم بقانون رقم 120 لسنة 2026 بشأن التحكيم يمثل محطة فارقة في مسيرة التشريع الكويتي، وخطوة نوعية نحو تطوير البيئة القانونية وتعزيز جاذبية الكويت للاستثمارات المحلية والأجنبية، مشددين على أن القانون الجديد يعالج العديد من أوجه القصور التي كانت تعتري التشريعات السابقة، ويوفر إجراءات أكثر مرونة وسرعة في تسوية المنازعات التجارية والاستثمارية.

جاء ذلك خلال الندوة التي أقيمت في غرفة تجارة وصناعة الكويت، تحت رعاية وزير العدل المستشار ناصر السميط، وبحضور وكيلة وزارة العدل المساعد للشؤون الفنية والإدارية بالتكليف نوف القبندي ممثلة عن الوزير، وبمشاركة رئيس مركز الكويت للتحكيم التجاري د.أنور الفزيع، وعضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية في المركز بدر سعود البدر، والأمين العام للمركز د.أنس التورة، وعضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية بالمركز د.يوسف الصليلي، وأدارها نائب رئيس مجلس إدارة مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم الشيخ د.ثاني بن علي آل ثاني.

وأشار المتحدثون إلى أن أهمية القانون لا تقتصر على تنظيم إجراءات التحكيم وفض النزاعات، بل تمتد إلى ترسيخ الثقة في بيئة الأعمال، باعتبار أن وجود قواعد قانونية واضحة وسرعة الفصل في المنازعات وقابلية الأحكام للتنفيذ تمثل عوامل رئيسية في قرارات المستثمرين، مؤكدين أن اكتمال البنية التشريعية للتحكيم في دول مجلس التعاون الخليجي يعزز فرص التعاون والتكامل الاقتصادي والاستثماري بين دول المنطقة.

دعم مهم للتحكيم

في البداية، أشاد نائب رئيس مجلس إدارة مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم الشيخ د.ثاني بن علي آل ثاني بما طرحه المشاركون خلال الندوة من إيجابيات لقانون التحكيم الكويتي رقم 120 لسنة 2026، مؤكدا أن صدور القانون استكمل منظومة التشريعات الخاصة بالتحكيم في دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال آل ثاني ان الكويت كانت سباقة دائما في إصدار التشريعات والقوانين المنظمة لمختلف المجالات، ومنها قانون المرافعات والتشريعات المتعلقة بغرفة تجارة وصناعة الكويت ومركز التحكيم، لافتا إلى أن القانون الجديد يمثل دعما مهما للتحكيم في الكويت، خصوصا في الجانب الاستثماري.

وأوضح أن وجود بنية تشريعية متكاملة يمنح المستثمرين الطمأنينة بشأن آليات تسوية المنازعات، كما يعزز ثقة هيئات التحكيم في البيئة القانونية التي تعمل ضمنها، مشيرا إلى أن المستثمر يبحث دائما عن وضوح القواعد وسرعة الفصل في النزاعات ووجود أحكام قابلة للنفاذ.

وأضاف أن أهل الخليج اعتمدوا على التحكيم منذ الماضي في معاملاتهم التجارية، ومع اتساع النشاط الاقتصادي تطورت الحاجة إلى وجود مؤسسات وقوانين تنظم هذه الوسيلة وتحدد آليات الفصل في المنازعات، مؤكدا أن ثقافة الوسائل البديلة لتسوية النزاعات متجذرة في المجتمع الخليجي.

استقلالية شرط التحكيم

من جانبه، أكد رئيس مركز الكويت للتحكيم التجاري د.أنور الفزيع أن صدور قانون التحكيم الجديد يمثل خطوة طال انتظارها، خصوصا أن قانون المرافعات ظل ينظم هذا الجانب لأكثر من 46 عاما، وشهد خلال تلك الفترة العديد من العيوب والإشكاليات التي أثرت في تطور منظومة التحكيم.

وتوجه بالشكر إلى صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد على صدور هذا القانون المهم، الذي يمثل ركيزة أساسية للأنشطة الاقتصادية في الكويت، كما ثمن دور وزير العدل المستشار ناصر السميط في تبني مشروع القانون، وجهود الوزارة في إعداده واستقبال المقترحات والملاحظات من الجهات المختصة. وقال الفزيع ان الكويت تطمح إلى أن تكون مركزا ماليا وتجاريا، وكان من بين المعوقات التي تواجه تحقيق هذا الهدف عدم وجود تشريع متطور للتحكيم، معربا عن أمله في أن يمثل صدور القانون انطلاقة قوية وجديدة لنشاط التحكيم في البلاد.

وأضاف أن الكويت عرفت التحكيم منذ زمن طويل، حتى قبل وجود تشريعات متخصصة، وكانت غرفة تجارة وصناعة الكويت من أولى الجهات التي نصت على تنظيم التحكيم ضمن اختصاصاتها، مشيرا إلى أن القانون الجديد تضمن العديد من المزايا، واستفاد من أفضل ما وصلت إليه تشريعات التحكيم في العالم.

وأوضح أن من أبرز إيجابيات القانون إزالة ثلاثة معوقات رئيسية كانت تحول دون تطوير التحكيم، أولها وقف إجراءات التحكيم بسبب الطعن بالتزوير أو الدفع بعدم الاختصاص، إذ منح القانون الجديد هيئة التحكيم سلطة تقديرية لتحديد مدى جدية هذه الطعون، بدلا من تعطيل الإجراءات بصورة تلقائية. وأضاف أن المعوق الثاني كان يتعلق باستقلالية شرط التحكيم، حيث كان القضاء التقليدي يتعامل مع شرط التحكيم باعتباره جزءا من العقد الأصلي، بما قد يؤدي إلى امتداد آثار فسخ العقد أو إبطاله إليه، وهو ما كان يستغل أحيانا للتهرب من شرط التحكيم عن طريق اللجوء إلى القضاء للطعن في العقد، أما القانون الجديد فقد أكد استقلال شرط التحكيم متى توافرت شروطه القانونية.

وأشار إلى أن القانون أدخل كذلك تسهيلات تتعلق بإدخال الخصوم أو تدخلهم في إجراءات التحكيم، إلى جانب تطوير مسألة القانون واجب التطبيق، حيث أجازت المادة 54 للجنة التحكيم اختيار القانون الأكثر اتصالا بالنزاع، بما يمنحها مرونة أكبر في معالجة القضايا المعروضة عليها.

ولفت إلى أن المادة الثالثة من القانون تشجع على اللجوء إلى التحكيم باعتباره وسيلة لتسوية المنازعات، كما تضمن القانون نصا صريحا بشأن حصانة المحكم، بحيث لا يكون مسؤولا مدنيا عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء أداء مهمته إلا إذا كانت متعمدة، كالغش.

سرعة الفصل في المنازعات

بدوره، قال عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية في مركز الكويت للتحكيم التجاري بدر سعود البدر ان صدور قانون التحكيم جاء نتيجة عمل دؤوب شاركت فيه جهات عدة بالدولة، لإخراج تشريع بهذه الصورة التي تليق بمكانة الكويت وتطلعاتها.

وثمن البدر جهود صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء ونائبه، كما خص بالشكر وزير العدل المستشار ناصر يوسف السميط لدوره البارز في الاستماع إلى الملاحظات والمقترحات المقدمة من الجهات المعنية، والعمل على تسريع إصدار القانون.

وأوضح أن من أبرز إيجابيات التشريع الجديد تحديد وتنظيم مختلف الإجراءات المتعلقة بطلب التحكيم والخصوم، من خلال وضع مدد قانونية واضحة ومحددة، بما يمنع إطالة أمد النزاعات ويحقق السرعة المطلوبة في الفصل فيها.

وأضاف أن صدور القانون يمثل بداية مرحلة جديدة تتطلب من جميع الجهات المعنية العمل على تطبيقه بصورة صحيحة، مع الاستعداد لدراسة أي ثغرات أو ملاحظات قد تظهر مستقبلا، مشيرا إلى أن اللائحة الداخلية يمكن تعديلها وتطويرها بما يسهم في تلافي أوجه القصور وتحقيق أفضل النتائج.

وأشار البدر إلى أن التحكيم في الكويت قديم، وكان يعتمد في السابق على أهل الخبرة وأصحاب الشأن، من خلال المحكمين والموفقين والوسطاء الذين كانوا يتولون حل الخلافات بين أفراد المجتمع، مؤكدا أن هذه الثقافة امتدت عبر الزمن، وأصبح من الضروري اليوم تطويرها في إطار تشريعي حديث.

وأكد حرص اللجنة التنفيذية في مركز الكويت للتحكيم التجاري على اختيار محكمين متخصصين في مجالات متعددة، مشددا على أهمية تشجيع التخصص في التحكيم البيئي، في ظل تزايد القضايا والمنازعات المرتبطة بالشؤون البيئية.

قانون متكامل

من جهته، وصف الأمين العام لمركز الكويت للتحكيم التجاري د.أنس التورة صدور قانون متكامل للتحكيم في الكويت بأنه لحظة تاريخية، مؤكدا أن القانون يدعم الثوابت الأساسية للتحكيم ويسهم في تنويع مصادر الاستثمار وتعزيز البيئة الاقتصادية، لاسيما أن تشجيع الاستثمار يرتبط بصورة وثيقة بوجود آليات فعالة لحل الإشكاليات والنزاعات التجارية.

وقال التورة ان قانون رقم 120 لسنة 2026 يمثل إحدى ركائز دعم الكويت كبيئة استثمارية رائدة، وينظم مسألة التحكيم في البلاد، مستذكرا الدور التاريخي لغرفة تجارة وصناعة الكويت في تأسيس نواة التحكيم المؤسسي، من خلال إنشاء لجنة للتحكيم منذ عام 1959، والتي حققت إنجازات مهمة وأسهمت في إرساء قواعد أساسية استفاد منها التشريع الجديد.

من جانبه، أكد عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية في مركز الكويت للتحكيم التجاري د.يوسف الصليلي أن صدور قانون التحكيم الجديد كان حلما كبيرا طال انتظاره، مشيدا بكل من ساهم في إعداده وإصداره، من القيادة السياسية والحكومة وجمعية المحامين وغرفة تجارة وصناعة الكويت والجهات المعنية.

وقال الصليلي ان القانون يعالج العديد من الأخطاء والإشكاليات الموجودة في قانون المرافعات، ويعد تشريعا معاصرا ومتطورا يواكب تطور الفكر القانوني، مشيرا إلى أن الهدف من التحكيم لا يقتصر على جذب الاستثمارات فقط، بل يمتد إلى تطوير منظومة العدالة وتحقيق الفاعلية والسرعة في تسوية المنازعات.

وأوضح أن نحو 95٪ من المسائل القانونية التي تناولها القانون وضعت لها مدد زمنية محددة، سواء فيما يتعلق بإجراءات التحكيم أو القضاء، بما يحقق عنصر السرعة ويضمن إصدار القرارات والأحكام خلال فترات زمنية واضحة، داعيا إلى الالتزام بهذه المدد لتحقيق الغايات المنشودة من التشريع.



لمشاهدة الفيديو

رئيس مركز الكويت للتحكيم التجاري د.أنور الفزيع وعضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية في مركز الكويت للتحكيم التجاري بدر سعود البدر ونائب رئيس مجلس إدارة مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم الشيخ د.ثاني بن علي آل ثاني والأمين العام لمركز الكويت للتحكيم التجاري د.أنس التورة وعضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية في مركز الكويت للتحكيم التجاري د.يوسف الصليلي خلال ندوة «التحكيم في الكويت» (فريال حماد)

الصليلي: قانون التحكيم يعالج ثغرات «المرافعات» وبعض مواده تحتاج إلى إعادة قراءة